مقاومة الجدار

بشارات، بأن الأمر الاحترازي يشمل عشرات المنشآت السكنية وحظائر ماشية لعشر عائلات، كان الاحتلال الإسرائيلي قد أخطر قبل أشهر بهدمها.

ابو ردينة: استمرار

وأكد أبو ردينة، أن القضية الفلسطينية لا يمكن تهميشها أو تجاوزها، مشددا على أن عدم التوصل إلى حل عادل لها يعني استمرار الحروب والأزمات. وأشار إلى أن استمرار اعترافات دول العالم بالحقوق الفلسطينية والتأكيد على التزامها بالشرعية الدولية بالإضافة الى التغيرات الجارية في العالم، يشكلان فرصة يجب على المجتمع الدولي وكذلك الإدارة الأميركية استغلالها لحل جميع مشاكل المنطقة، وتحقيق الأمن والاستقرار للجميع. وأضاف أبو ردينة، أن القضية الفلسطينية قضية عادلة ومقدسة للعالم وضاربة في أعماق التاريخ، وأن تجاهل حقوق شعبنا الفلسطيني ومحاولات فرض سياسات الأمر الواقع لن تحقق الأمن لأحد، ولن تعطي أي شرعية للاحتلال واستيطانه.

وشدد على أن حل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية العربية والدولية هو الأساس لتحقيق التوازن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي ويوقف موجة حروب لا تنتهي.

الفاجعة بأعلى

واستهدف مركبة مدنية ومواطنين من المارة على مقربة من مدرسة البراق في حي النصر شمال غرب مدينة غزة

كما استشهد 6 مواطنين، وأصيب آخرون في قصف للاحتلال غرب مدينة خان يونس. وأفاد مصدر طبي في القطاع، باستشهاد مواطن على الأقل وإصابة 10 آخرين بجروح مختلفة بعد قصف طيران الاحتلال شارع الرشيد غرب خان يونس. كما استشهد 5 مواطنين وأصيب 14 في قصف من مسيرة احتلالية على منطقة المواصي غرب خان يونس. وأفادت مصادر محلية، بأن زوارق بحرية الاحتلال أطلقت نيران أسلحتها الرشاشة على قارب صيد في بحر دير البلح، ما أدى لاستشهاد الصيادين محمد موسى أبو جياب ومحمد عاطف عبد الأقرب. وأعلنت مصادر طبية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال على القطاع إلى 72,971 شهيدا، و173,0128 مصابا، منذ السابع من تشرين الأول 2023. وأفادت بأن مستشفيات قطاع غزة استقبلت خلال الساعات الـ48 قبل الماضية 10 شهداء، و36 إصابة. وأشارت إلى أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول الماضي ارتفع إلى 961 شهيدا، وإجمالي الإصابات إلى 3,020، فيما جرى انتشال 782 جثمانا. وأوضحت، أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم حتى هذه اللحظة.

وفي السياق، أعلن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، أمس، أن قوات الاحتلال تقترب من فرض سيطرتها على نحو ٪70 من مساحة قطاع غزة، في ظل استمرار العمليات العسكرية وتوسيع المناطق التي يحتلها الجيش داخل القطاع. وقال نتنياهو في مستهل اجتماع حكومته، إن قوات الاحتلال تسيطر حاليا على أكثر من ٪60 من أراضي قطاع غزة، مضيفا أن الجيش «سيصل قريبا إلى السيطرة على ٪70»، في تصريحات تعكس استمرار العدوان الإسرائيلي لتوسيع نطاق احتلاله للأراضي الفلسطينية في القطاع.

وتزامنت تصريحات نتنياهو مع معطيات وصور التقطتها الأقمار الصناعية أظهرت تقدما متواصلا لقوات الاحتلال على امتداد الحدود الشرقية لقطاع غزة، وتوسيع المناطق العسكرية العازلة باتجاه الغرب، خاصة في مناطق بيت لاهيا شمالا، ومحور «نتساريم» وسط القطاع، وجنوب مدينة خان يونس.

كما أظهرت الصور استمرار أعمال إنشاء السواتر الترابية والتحصينات العسكرية على طول المناطق التي يسيطر عليها الاحتلال، حيث بدأت هذه الأعمال في شمال مدينة رفح، وتتواصل في مخيمات وسط القطاع، إضافة إلى بلدتي بيت لاهيا وجباليا شمالا. وحسب تقديرات خبراء ومتابعين استنادا إلى وتيرة الأعمال العسكرية الحالية، فإن قوات الاحتلال قد تحتاج إلى نحو شهر لاستكمال خططها الرامية إلى «توسيع نطاق سيطرتها الميدانية» ليشمل ما يقارب ٪70 من مساحة القطاع.

اصابات في مخيم

المدخل الشمالي لمدينة سلفيت بالبوابة الحديدية، وبوابات حاجز جبارة عند المدخل الجنوبي لمدينة طولكرم، وحاجز عناب العسكري شرقها، وواصلت انتشارها المكثف في محيط باب العامود وأزقة البلدة القديمة بالقدس المحتلة، واقتحمت عزون وكفر ثلث شرق قلقيلية، ودورا القرع ودير جرير ويبرود وسلواد ومخيمها بمحافظة رام الله والبيرة. وأجبرت سلطات الاحتلال، شقيقين من بلدة الطور بالقدس المحتلة على هدم بنايتهما السكنية ذاتيا، والمواطن أشرف برقان على هدم منزله ذاتيا في حي بئر أيوب ببلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك وأصدرت قوات الاحتلال أمس أمرا عسكريا يقضي بوضع اليد على 208 دونمات من أراضي المواطنين في محافظة طوباس، لأغراض عسكرية. وقال مسؤول ملف الاستيطان في محافظة طوباس معتز بشارات، إن سلطات الاحتلال أصدرت أمرا عسكريا بالاستيلاء على أراض تقع ضمن الأحواض الطبيعية أرقام 230 و235 و237 و238 و253 و254 و255 في المحافظة.

من جهتها، أوضحت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أن إضافة المساحة المستولى عليها أمس، والبالغة 208 دونمات، إلى مساحة الموقع العسكري القائم، ترفع إجمالي المساحات التي استولى عليها الاحتلال في المنطقة ذاتها، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1979 و2026، إلى 1292 دونما. وأخطرت قوات الاحتلال مساء أمس، بالاستيلاء ووضع اليد على أراض زراعية في عدة بلدات جنوب محافظة جنين. وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال أخطرت بوضع اليد على نحو 2800 متر من أراضي بلدة جبع، جنوب جنين، الواقعة بالقرب من مستعمرة «ترسلة» المقامة على أراضي بلدة صانور والمعاد إقامتها مؤخرا.

كما أخطرت سلطات الاحتلال باقتلاع 126 دونما من كروم قرية زبوبا، غرب جنين. وأكد رئيس جمعية زبوبا الخيرية، حسين جرادات، لـ«الحياة الجديدة» أن المساحات المشجرة المهددة بالاقتلاع تعود لخمسة مواطنين من عائلات: مقالدة، وجرادات، وأبو نصار. وبين أن الأراضي المخطرة بالتجريف، مغروسة بالزيتون منذ عام 1970، وكانت قبلها مزروعة باللوز. ووفق جرادات، فإن الحقول المهددة تبعد عن جدار الضم والتوسع العنصري عشرات الأمتار، وأن ذريعة الاقتلاع «أمنية»، حسب إعلان جيش الاحتلال. وفي سياق متصل، كان الاحتلال نشر أوامر وضع اليد على 128 دونما و631 مترا من أراضي بلدة عرابة، جنوب جنين، في 26 أيار الماضي، لتوسعة المعسكر، الذي عاد الجيش له، عقب 21 عاما من الإخلاء. ووفق الشاب أحمد لحلوح، فإن الأراضي المصادرة في بلدته، حتى نهاية عام 2028 موزعة على قسمين: 59 دونما، و656 مترا، و68 دونما و975، وهي مملوكة لمواطنين وأراضي دولة. واعتدى مستوطنون على مواطنين في قرية جلجليا شمال رام الله، وعلى مركبات المواطنين قرب بيت لحم ونابلس، وسرقوا حصانا، من قرية جورة الشمعة.

سرقوا نهار

في حظيرة المواشي الخاصة بالمواطن يوسف عودة اختفت الأغنام التي تعب على تربيتها عاما بعد عام. كان يوسف يتحدث، لكن الكلمات بدت أصغر من الحكاية. في عينيه قصة رجل رأى رزقه يُساق أمامه، كما تساق سنوات عمره، وفي تجاعيد وجهه كانت حوارة كلها تبدو كبلدة تحاول منذ سنوات أن تجمع ما يتساقط منها، فيما يواصل ارهاب المستوطنين عمله اليومي بلا انقطاع. ذلك النهار لم يكن يوما من أيام الاعتداءات المعتادة، كان يوما سُرقت فيه الأغنام، واحترقت فيه الممتلكات، وأصيب فيه المواطنون، لكن أكثر ما سرق فيه كان شعور الأهالي بأنهم قادرون على حماية ما يحبون.

ولهذا، حين يتحدث يوسف عودة عن أغنامه، فهو في الحقيقة يتحدث عن شيء أكبر بكثير من قطيع، إنه يتحدث عن حوارة نفسها. في السهل، كانت النار تلتهم الأرض كما لو أنها تعرف أسماء أصحابها، وفي الحظائر كانت الأغنام تُساق بعيداعن مراعيها وحظائرها، وعلى الطرقات كان رجال البلدة يركضون نحو الدخان، لا ليطفئوا الحريق فقط، بل ليمنعوا ذاكرتهم من الاحتراق معه.

كان المشهد أقسى من أن يروى بلغة الأرقام، الإصابات كانت بحجم رجل رأى مرآب السيارات يتحول إلى معدن أسود في دقائق، وبحجم صاحب ماشية عاد إلى حظيرة أغنامة فلم يجد سوى آثار الحوافر على التراب.. وبحجم أم ظلت تراقب هاتفها خوفا من أن يكون ابنها بين أولئك الذين سقطوا تحت الضرب أو الرصاص.

وفي زاوية أخرى من الحكاية، لم يكن المشهد يوثق مستوطنا يعتدي على فلسطيني، فتلك صورة اعتادتها الكاميرات حتى كادت تفقد قدرتها على الصدمة. المشهد كان أكثر قسوة، شابان يحاولان النجاة بأجسادهما، فيما تتقاسم مطاردتهما يدان، يد تحمل عصا المستوطن، وأخرى تحمل سلاح الجندي.. في تلك اللحظة لم يكن الاحتلال يختبئ خلف أحد، خرج بوجهه الكامل إلى الشارع.

لم يعد هناك معتد يحتمي بجندي، ولا جندي يدعي أنه يفصل بين طرفين، كان الجميع في جهة واحدة، والشابان وحدهما في الجهة الأخرى، ركضا في شارع يعرفان كل حجر فيه. يسقطان على الاسفلت.. يعتدي عليهم المستوطنون.. ويشارك الجندي في ضربهما بعنف حاقد.

الفيديو الذي وثق الاعتداء لم يصور شجارا، ولم يوثق مواجهة، لقد التقط لحظة من الوضوح.. لحظة سقطت فيها الأقنعة أسرع من سقوط الشابان على الأرض.. فبدت الصورة كما هي تماما، قوة كاملة تطارد إنسانين أعزلين.

تحرك قانوني

يشتبه في تورطهم في تلك الوقائع. وفي 18 أيار/ مايو الماضي، هاجمت إسرائيل قوارب «أسطول الصمود» في المياه الدولية بالبحر الأبيض المتوسط، وعددها نحو 50 قاربا، وعلى متنها 428 ناشطا من 44 دولة، واعتقلتهم جميعا، رغم أنهم كانوا في مهمة إنسانية لإغاثة الأهالي في قطاع غزة، وكسر الحصار المستمر عليه منذ عام 2007.

وعقب اعتقالهم، تواردت الكثير من الشهادات عن تعرضهم لعمليات اعتداء وضرب وإهانات إسرائيلية شديدة، كما نشر وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، مقطعا مصورا يظهر إشرافه بنفسه على التنكيل بناشطي «أسطول الصمود». وأثارت مشاهد التنكيل بالناشطين ردود فعل دولية غاضبة، شملت استدعاء عدة دول سفراء وممثلي إسرائيل لديها للاحتجاج، بينها إسبانيا وكندا وهولندا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وبريطانيا.

وتحقق المحكمة الجنائية الدولية منذ سنوات في انتهاكات ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، فيما يرى مقدمو الطلب أن الوقائع المرتبطة بأسطول الصمود ترتبط بالسياق الأوسع لحرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية التي جرت في قطاع غزة والاعتداءات والانتهاكات بعموم فلسطين. وقالت أستاذة القانون الدولي في جامعة فيرارا الإيطالية وعضو الفريق القانوني الذي تقدم بالطلب، أليساندرا أنوني، إن الهجوم الإسرائيلي على سفن الأسطول، وما تلاه من إجراءات يشكل، من وجهة نظرهم القانونية، انتهاكا لعدد من قواعد القانون الدولي.

وذكرت أن بعض هذه الانتهاكات يندرج ضمن مسؤولية الدولة بموجب القانون الدولي، بينما قد يترتب على بعضها الآخر مسؤولية جنائية فردية، بحق الأشخاص الذين أصدروا الأوامر أو شاركوا في تنفيذها أو ساهموا فيها.

وأضافت أن الملف يستند إلى أحكام نظام روما الأساسي، المعاهدة المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تتيح النظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والجرائم المرتبطة بالإبادة الجماعية. وحسب أنوني، فإن الفريق القانوني يرى أن بعض الأفعال التي تعرض لها ناشطو الأسطول يمكن أن تندرج ضمن الجرائم ضد الإنسانية إذا ثبت أنها ارتكبت بشكل واسع أو منهجي، وتشمل، وفق ما ورد في الطلب، الاحتجاز غير القانوني، والتقييد الشديد للحرية، وسوء المعاملة، وأشكالا أخرى من الانتهاكات الجسيمة. كما أشارت، وفقا لما نشره موقع «عرب 48»، إلى أن الملف يتضمن ادعاءات تتعلق بارتكاب جرائم حرب، بينها الاعتقال غير المشروع والنقل القسري، واستهداف مدنيين، مؤكدة أن تقييم هذه الادعاءات يعود في النهاية إلى جهات التحقيق المختصة داخل المحكمة.

وقالت أنوني إن المشاركين في الأسطول، كانوا يسعون إلى المساهمة في إيصال مساعدات يحتاج إليها السكان المدنيون، مؤكدة أن منع هذه الجهود يستوجب التحقيق من قبل المحكمة ضمن الملفات المرتبطة بالعدوان الجاري.

وذكرت أن بعض السفن المشاركة في الأسطول كانت ترفع أعلام دول أطراف في نظام روما الأساسي.

وأشارت في هذا الصدد إلى أن هذا الأمر يمنح المحكمة، حسب رأي الفريق القانوني، أساسا للنظر في الوقائع المرتبطة بها. ولفتت إلى أن مسؤولية التحقيق في الجرائم الدولية لا تقع على عاتق المحكمة الجنائية الدولية وحدها، بل تشمل أيضا الدول التي تملك صلاحيات قانونية للتحقيق في مثل هذه القضايا وملاحقة مرتكبيها.

وعقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أمس الأحد، اجتماعا مع وفد من كبار المستشارين القانونيين في الإدارة الأميركية، تناول التحديات القانونية التي تواجهها إسرائيل على الساحة الدولية.

وقال مكتب نتنياهو، في بيان، إن رئيس الحكومة ناقش مع أعضاء الوفد ما وصفه بـ«التهديد المتمثل في الحرب القانونية» ضد إسرائيل والولايات المتحدة و«دول ديمقراطية أخرى تحارب الإرهاب» حول العالم، على حد تعبيره. ولم يقدم البيان تفاصيل إضافية بشأن فحوى المحادثات أو الجهات المشاركة فيها.

قتيل وخمسة

يئير» المحاذي للضفة الفلسطينية المحتلة بعد تقارير عن إطلاق نار. وأوضحت أن قواتها «حددت موقع المركبة المشتبه في استخدامها بالهجوم، وقامت بتحييد المشتبه به المسؤول عنه». وأكدت الشرطة مقتل مشتبه به في العملية، قائلة إن «عمليات البحث ما زالت مستمرة». وفي وقت لاحق، أكدت اعتقال «مشتبه به ثان»، مشيرة إلى أنه حاول طعن عناصرها خلال توقيفه.

وأثناء تفقده تجمع تسور إسحق، قال قائد الشرطة الاسرائيلية داني ليفي إن المنفذ هو عربي من مدينة الطيبة داخل اراضي الـ 48 ويحمل الجنسية الإسرائيلية، ولديه «سجل جنائي». وحسب ليفي فإن المشتبه به الثاني اعتقل قرب مدينة الطيرة. وقال مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إنه عقد اجتماعا أمنيا خاصا ويابع الهجوم. وفي مستهل الاجتماع الأسبوع للحكومة، أدان نتنياهو «الإرهابي» الذي نفذ الهجوم، وأشاد بالشرطة التي «قضت على المنفذ واعتقلت شريكه». وسارع وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، والذي وصل إلى موقع تنفيذ العملية، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش إلى التحريض على المواطنين العرب. وقال بن غفير في تصريحات لوسائل إعلام إسرائيلية، مدافعا عن سياسته بالتسليح: «فرق التأهب التي أنشأتها تنقذ الأرواح؛ هناك أيضا أوكار إرهابية في الطيبة وبين العرب في إسرائيل، يجب القضاء عليها».

من جانبه، قال سموتريتش في بيان: «لقد حان الوقت لنواجه الحقيقة؛ تحت أنظارنا، تنمو شبكة إرهابية خطيرة ومتطرفة تسعى إلى القضاء على إسرائيل، وإن العملية الذي وقعت اليوم.. بمثابة جرس إنذار، يدعو إلى التغيير الجذري الذي يجب أن يحدث بين عرب إسرائيل». وأضاف: «مئات الآلاف من الأسلحة غير المشروعة، بما فيها صواريخ مضادة للدروع، ومدافع رشاشة، وعبوات ناسفة، إلى جانب تفشي الجريمة والتطرف القومي؛ تشكل خطرا وجوديا. إذا لم نرسخ النظام هناك، فسنستمر في خوض حروب الماضي ونعيش تحت تهديد دائم». واختتم سموتريتش بيانه بالقول: إن «المعادلة بسيطة: من يقبل بسيادة الدولة، سيعيش هنا بسلام. ومن يختار طريق الإرهاب، فسيدفع ثمن أفعاله»، على حد وصفه.

واقتحمت قوات من جهازي الشرطة و«الشاباك»، مدينة الطيبة، بعد عملية إطلاق النار، وداهمت منزل المنفذ عمر ياسين. وقالت عائلة المنفذ إن عمر كان يعاني من اضطرابات نفسية موثقة في ملفه الطبي، معربة عن أسفها للنتائج التي أسفرت عنها العملية. وأكدت رفضها للعنف «بجميع أشكاله»، مشددة على أن ما جرى «عمل فردي لا يمثل قيم العائلة وأخلاقها»، كما دعت إلى عدم التحريض ضد أفرادها أو تحميلهم مسؤولية ما حدث، وعدم ملاحقة أفراد العائلة الذين يعيشون ويعملون في المدن اليهودية.

كلفة باهظة

كلفة إضافية قدرها 35 مليار شيقل (12 مليار دولار) على الدولة حتى الإعلان عن وقف إطلاق النار في 8 نيسان/أبريل، وفق تقدير أولي لوزارة المال.

وفي أواخر آذار/مارس، عقب إقرار قانون الميزانية لعام 2026، أشارت الحكومة إلى أن ميزانية وزارة الجيش ازدادت بأكثر من مرتين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ولدعم الجهد الحربي، اقترضت إسرائيل مبالغ ضخمة من الأسواق الدولية في عامي 2024 و2025، إلى حد باتت ديونها العامة تمثل أكثر من ٪69 من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ٪60 قبل الحرب، حسب وزارة الخزانة. كما ارتفعت الضرائب والاقتطاعات الاجتماعية.

«اقتصاد الصدمة»

وأوضح إستيبان كلور، أستاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية، لوكالة فرانس برس أن الإسرائيليين «يدفعون ثمن الحرب مرتين». المرة الأولى من خلال خفض الدولة الإنفاق الاجتماعي وتقليص الاستثمارات في الخدمات العامة بموجب دفعات متتالية من الاقطاعات الشاملة في الميزانية، في وقت «نقوم فيه بزيادة الدين».

وقال: «سيتضرر التعليم، وستنخفض جودة البنى التحتية، وكذلك أداء النظام الصحي».

أما الكلفة الثانية، فمرتبطة بالتعبئة المستمرة لعشرات الآلاف من جنود الاحتياط منذ الاسبع من تشرين الأول 2023. وقال كلور: «بما أن عددا كبيرا من عمالنا موجودون في الجيش بدلا من أماكن عملهم، فإن ذلك يؤثر على الإنتاج». وحسب استطلاع للرأي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وهو مركز أبحاث يصنف وسطيا، قال ٪31 من المستجوبين إنهم يعانون من انخفاض في رواتبهم أو مداخيلهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وأكثر المتضررين من هذا الواقع العاملون لحسابهم الخاص والعمال الأدنى دخلا. ومع ذلك، تجاوز الاقتصاد الإسرائيلي سريعا صدمة الحرب، إذ عاد الناتج المحلي الإجمالي في 2024 إلى مستواه عام 2022 وواصل النمو بوتيرة يحسد عليها مدعوما بقطاعي التكنولوجيا المتطورة وصناعة الأسلحة.

لكن في ندوة هرتسليا، حذرت تمار ليفي بونه المشاركة في إدارة الميزانية، من «اقتصاد الصدمة»، حيث يقود وقع صدمة 7 تشرين الأول/أكتوبر والشعور بالفشل داخل الجيش إلى مطالبات متواصلة بزيادة التمويل لضمان أمن البلاد.

«تفوق ساحق»

وقالت: «على الجهاز الأمني أن يتعلم تلبية احتياجاته بطريقة لا تمس مستوى المعيشة وأن يتحمل نصيبه من المسؤولية». ويدافع نتنياهو عن رؤية مناقضة، إذ كان أعلن في أيلول/سبتمبر أنه ليس أمام إسرائيل خيار سوى أن تصبح «سوبر إسبرطة»، تيمنا بالمدينة اليونانية القديمة التي كان اهتمامها منصبا بالكامل على الحرب.

وتزامنا مع خروج خلافات نتنياهو مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى العلن بشأن الحملة العسكرية التي تخوضها إسرائيل في لبنان ضد حزب الله، وكذلك بشأن كيفية إنهاء الحرب مع إيران، يدافع رئيس الوزراء الإسرائيلي عن رؤية تقوم على الاكتفاء الذاتي، تحرر بلاده من الاعتماد على المساعدة العسكرية الضخمة التي تتلقاها من الولايات المتحدة. وفي مطلع أيار/مايو، أكد نيته استثمار 350 مليار شيقل (حوالي 110 مليارات دولار) خلال العقد المقبل في الصناعات الدفاعية الوطنية لضمان «تفوق جوي ساحق». وحذر إستيبان كلور من أن «ميزانية الدفاع قد تتجاوز عتبة ٪10 من الناتج المحلي الإجمالي»، ودعا إلى عودة سريعة إلى مستوى «أكثر واقعية».

وتعد إسرائيل من بين الدول المتقدمة حيث تتجلى التفاوتات بشكل صارخ، وهو ما يتفاقم بفعل الحرب.

ووفقا لآخر دراسة متوفرة عن الضمان الاجتماعي الإسرائيلي، ارتفعت نسبة الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر من 27,6 إلى ٪28 بين عامي 2023 و2024.

فرنسا تعلن

شبكة «ار تي ال»: إن «بوسعنا أن نذهب أبعد، وفي الأيام المقبلة قد تتخذ عقوبات جديدة»، معربا عن «قلقه البالغ من زيادة الاستيطان غير القانوني في الضفة الغربية وتصاعد أعمال العنف التي يرتكبها مستوطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين». وأضاف «لم نر أمرا كهذا منذ سنوات وربما عقود». وأوضح أن العقوبات التي فرضت في أيار/ مايو «للمرة الثالثة» على المستوى الأوروبي «هي أيضا وسيلة لدعوة الحكومة الإسرائيلية لتحمل مسؤولياتها إزاء هذه الأعمال العنيفة» معتبرا أنها «تضعف.. سلطة الدولة كذلك».

وتطرق بارو أيضا إلى مشروع «إي 1» (E1) الذي أطلقته حكومة الاحتلال الإسرائيلي لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية على مساحة 12 كيلومترا مربعا في الضفة المحتلة، ما يهدد ترابط أراضي أي دولة فلسطينية مستقبلية. وأكد أن هذا المشروع «يمثل تهديدا كبيرا على حل الدولتين»، وذلك قبل أيام من اجتماع دولي مخصص لهذا الحل المدعوم من فرنسا التي اعترفت عام 2025 بدولة فلسطين. وأوضح بارو أن المؤتمر سيجمع الجمعة في باريس «مئات» من أعضاء المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني، إضافة إلى «خمسة عشر وزيرا»، من دون أن يحدد الدول التي يمثلونها. ولدى سؤاله عن حضور أعضاء من الحكومة الإسرائيلية، أجاب «لا أعتقد أن الوزراء الإسرائيليين سيحضرون، لأن هذه ليست توجهاتهم»، لكنه أضاف «إسرائيل كما فلسطين مدعوتان للمشاركة في هذا المؤتمر».

البنتاغون يرفع

وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن هناك محاولات إسرائيلية للتنصت على مسؤولين بارزين، بينهم المفاوض ستيف ويتكوف والمسؤول السياسي الكبير في البنتاغون إلبريدج كولبي. ورغم الحلف الأميركي الإسرائيلي المتين، شهدت العلاقة بين البلدين عمليات تجسس. ففي العام 2020، أفرجت الولايات المتحدة عن الأميركي جوناثان بولارد الذي حكم عليه بالسجن العام 1985 في الولايات المتحدة بعد إدانته بتهمة التجسس لحساب إسرائيل. وأمضى بولارد (66 عاما) ثلاثة عقود في السجن لتسريبه وثائق أميركية سرية إلى الدولة العبرية.

طهران تطلق

وقال ترامب لشبكة «فوكس نيوز»: «أقول لإيران: لقد أطلقتم صواريخكم وهذا يكفي. عودوا إلى طاولة المفاوضات وأبرموا صفقة».

وأفادت تقارير إسرائيلية بأن نحو 4 صواريخ أطلقت من إيران باتجاه شمال إسرائيل، في رشقة أولى أتبعتها إيران برشقتين ثانية وثالثة، فيما عملت منظومات الدفاع الجوي على اعتراضها.

وفي أعقاب ذلك، رفعت الجبهة الداخلية مستوى التأهب إلى الدرجة البرتقالية، وأعلنت إلغاء الدراسة اليوم الإثنين في جميع أنحاء البلاد، إلى جانب فرض قيود على التجمعات والأنشطة العامة.

وحسب وسائل إعلام إسرائيلية، عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مساء أمس، جلسة أمنية مصغرة بمشاركة وزير الجيش يسرائيل كاتس وقادة الأجهزة الأمنية، لبحث تداعيات الغارة على الضاحية الجنوبية لبيروت واحتمالات التصعيد من جانب حزب الله أو إيران. وكان جيش الاحتلال الإسرائيلي أعلن، قبل إطلاق الصواريخ، أنه يستعد لاحتمال تعرض إسرائيل لهجمات خلال الساعات المقبلة، في أعقاب الغارة التي استهدفت الضاحية الجنوبية لبيروت أمس وما تبعها من تهديدات إيرانية بالرد.

وقال الجيش، في بيان، إنه عزز منظومات الدفاع ورفع مستوى الجاهزية والاستنفار تحسبا لـ«مجموعة متنوعة من السيناريوهات الدفاعية والهجومية»، مشيرا إلى أن رئيس الأركان، إيال زامير، وقادة الجيش يجرون تقييما متواصلا للأوضاع ويتابعون التطورات عن كثب.

وجاء إطلاق الصواريخ بعد ساعات من تقديرات إسرائيلية رجحت أن يبقى احتمال تنفيذ إيران هجوما مباشرا منخفضا. ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في وقت سابق أمس عن مسؤول أمني إسرائيلي إقراره بأن المؤسسة الأمنية لا تعرف ما إذا كانت إيران ستنفذ تهديداتها عقب الهجوم، لكنها ترجح في هذه المرحلة أن احتمال تنفيذ هجوم إيراني مباشر ما زال منخفضا.

وأضاف المسؤول: «لا نعرف إذا كانت إيران ستهاجم. نقدر أنها لن تفعل، لكن ليتها تهاجم»، في إشارة إلى استعداد إسرائيل لاستئناف الحرب على إيران والذهاب نحو تصعيد إقليمي جديد.

وأضاف المسؤول أن الغارة على الضاحية الجنوبية تمثل، من وجهة النظر الإسرائيلية، «تغييرا في المعادلة» مع حزب الله، مشددا على أن إسرائيل ستتعامل مع أي هجوم مستقبلي من لبنان عبر استهداف مواقع للحزب في بيروت.

وقال: «المعادلة تغيرت. من الآن فصاعدا، إذا تعرضت إسرائيل لهجوم فسنضرب في بيروت. ليست لدينا قيود في هذا الشأن». وأوضح أن الغارة نُسقت مسبقا مع الإدارة الأميركية، وأن الولايات المتحدة «تتفهم المنطق الإسرائيلي القائم على الرد على أي إطلاق نار من لبنان باستهداف مواقع للحزب في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية».

بكن صحيفة «اسرائيل هيوم» العبرية ذكرت ان الهجوم على بيروت تم بالفعل دون معرفة الإدارة الأميركية ودون أي تنسيق.

وفي السياق ذاته، أفادت القناة 13 بأن سلاح الجو الإسرائيلي عزز بشكل ملحوظ انتشار الطائرات الحربية والمسيرات في الأجواء اللبنانية تحسبا لأي رد محتمل.

وقال الحرس الثوري الإيراني إن إطلاق الصواريخ على إسرائيل كان مجرد تحذير. وأضاف: «إذا استمر العدوان، فسيكون الرد أوسع نطاقا وسيشمل جميع الأهداف الأميركية والصهيونية في المنطقة».

وأعلنت إسرائيل اعتراض جميع الصواريخ التي أطلقت من إيران وكانت إسرائيل شنت في وقت سابق أمس على غارة على ضاحية بيروت الجنوبية أدت إلى استشهاد شخصين، وقالت إنها جاءت ردا على مهاجمة حزب الله لأراضيها.

في غضون ذلك، واصل جيش الاحتلال شن غارات على مناطق واسعة، منها مدينة صور في جنوب لبنان التي جدد أمس إنذار السكان بإخلائها.

وأعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في بيان أمس أنه بموجب توجيهات نتنياهو وكاتس «نفذت قوات الجيش غارة استهدفت مقرات تابعة لمسلحين في منطقة الضاحية الجنوبية من بيروت، وذلك ردا على إطلاق حزب الله النار نحو الأراضي الإسرائيلية». وقال جيش الاحتلال في بيان إنه استهدف «بشكل دقيق مقرا تابعا» لحزب الله.

ولاحقا، أعلن حزب الله في بيانين أنه استهدف قوات إسرائيلية في موقعين في شمال إسرائيل صباح أمس «ردا على خرق العدو الإسرائيلي لوقف إطلاق النار».

وأفادت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية في لبنان بأن الغارة الإسرائيلية «استهدفت شقتين في مبنيين». وأعلنت وزارة الصحة اللبنانية أن الغارة أدت إلى استشهاد شخصين وإصابة 20 آخرين بجروح، بينهم 4 أطفال.

وفي أعقاب الغارة، اعتبر رئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف أن مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة باتت «أهدافا مشروعة».

وأتت الغارة على الضاحية بينما دعا الرئيس الأميركي إسرائيل في مقابلة سجلت الجمعة وبثت أمس مع شبكة «إن بي سي» إسرائيل إلى أن تكون أكثر دقة بضرباتها على حزب الله.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م
رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء
جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة
الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر